



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فوراً: 30/6/2022

### الحاكمة هوكول توقع على حزمة تشريعية لتمكين ضحايا الجرائم

يوسع التشريع (S.9359 / A.7487) الوثائق التي يمكن استخدامها لإظهار انتحال الشخصية في ظروف معينة تتعلق بتحصيل الديون

يوسع التشريع (S.8975 / A.7489) نطاق أهلية ضحايا التوزيع أو النشر غير المشروع لصور حميمة والمعروف أيضاً باسم "الانتقام الإباحي"

يوسع التشريع (S.8976 / A.7502) نطاق أهلية ضحايا جرائم التعريض للخطر بسبب التهور من الدرجة الثانية والأولى

وقعت الحاكمة كاثي هوكول اليوم حزمة تشريعية لتمكين ضحايا الجرائم. توسع هذه الحزمة الشاملة من مشاريع القوانين ما يمكن اعتباره توثيقاً لانتحال الشخصية وتوسع أهلية ضحايا النشر غير القانوني للصور الحميمة إضافة إلى التعريض للخطر بسبب التهور. ستساعد مشاريع القوانين هذه على مساعدة ضحايا هذه الأعمال الشنيعة ومنحهم الفرصة للسعي لتحقيق العدالة.

قالت **الحاكمة هوكول**، "في نيويورك، نؤمن بقوة بحماية جميع الضحايا ورفع شأنهم." تسمح هذه الحزمة التشريعية للضحايا الذين لم يصابوا بأذى جسدي بالحصول على تعويض عن الأضرار الأخرى للجرائم المختلفة - ويعني هذا اتخاذ خطوة مهمة لمساعدة الضحايا على السعي لتحقيق العدالة التي يستحقونها".

يوسع التشريع (S.9359 / A.7487) الوثائق التي يمكن استخدامها لإظهار انتحال الشخصية في ظروف معينة تتعلق بتحصيل الديون. يمكن أن تتضمن هذه المواد الآن تقارير لجنة التجارة الفيدرالية وإنفاذ القانون إضافة إلى وثائق المحاكم الجنائية والأسرية. يؤدي هذا إلى زيادة حماية ضحايا انتحال الشخصية من خلال مطالبة الدائنين بوقف أنشطة التحصيل حتى الانتهاء من مراجعتهم لبعض المعلومات. بموجب القانون الحالي يجب على ضحايا انتحال الشخصية تقديم بلاغ للشرطة إلى الدائن لوقف التحصيل مع عدم وجود بديل إذا لم يتم تقديم محضر للشرطة. سيسمح هذا لمزيد من ضحايا انتحال الشخصية بوضع هذه الأعمال الشائنة وراءهم.

قال **السناتور عن الولاية كيفن توماس**، "يؤثر انتحال الشخصية على سكان نيويورك من جميع مناحي الحياة ويمكن أن يحدث لأي منا. بموجب القانون الحالي لا يمكن للدائنين وقف أنشطة التحصيل إلا إذا قدم ضحايا انتحال الشخصية تقريراً للشرطة يوثق السرقة المزعومة دون بدائل مقبولة. قد لا يشعر بعض الضحايا بالأمان في اللجوء إلى تطبيق القانون للإبلاغ عن مثل هذا النشاط ويواجهون صعوبة في إثبات شرعية ادعاءاتهم. يوسع التشريع الخاص بي الحماية في نيويورك من خلال تضمين ملفات محكمة الأسرة ونموذج ضحية سرقة معرف لجنة التجارة الفيدرالية (Federal Trade Commission, FTC) وغيرها كوثائق مقبولة مطلوبة للمدينين لإيقاف جهود التحصيل حتى الانتهاء من مراجعتهم. إن توفير هذه الطرق البديلة للإبلاغ عن مثل هذا الإيذاء بشكل صحيح هو الشيء الصحيح الذي يجب فعله - وأشكر الحاكمة هوكول على حماية المستهلكين من خلال تسهيل الوصول إلى المساعدة المالية."

**قال عضو الجمعية تشارلز فال،** "أنا مع العديد من سكان نيويورك الذين تأثروا بانتحال الشخصية خاصة من شخص قد يكونوا يعرفونه وأشكر الحاكم هوكول على توقيع تشريعي اليوم. إن منح الضحايا ولا سيما ضحايا العنف الأسري وإساءة معاملة المسنين هو طريقة بديلة للإبلاغ عن مثل هذا الإيذاء حتى يوقف المدينون جهود التحصيل مؤقتاً بينما يتم تؤخذ العوامل الأخرى في الاعتبار بخصوص الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله."

يوسع التشريع (S.8975 / A.7489) أهلية ضحايا التوزيع أو النشر غير القانوني لصور حميمة على النحو المحدد في القسم 245.15 من قانون العقوبات (الانتقام الإباحي). بموجب القانون الحالي، لكي تكون مؤهلاً للحصول على تعويض عن بعض النفقات المتعلقة بالجريمة يجب أن يكون الشخص الضحية مصاباً جسدياً. يسمح مشروع القانون هذا بتعويض ضحايا النشر غير المشروع للصور الحميمة. ويمنح هذا مزيداً من القوة لضحايا الأعمال الإباحية الانتقامية ويسمح لهم بجمع تعويضات عما تعرضوا له.

**قالت السناتور عن الولاية جوليا سالازار،** "توسع هذه القوانين قائمة الجرائم التي يمكن لضحية الجريمة الحصول على تعويض عنها. يساعد هذا في سد الثغرات التي تركها القانون السابق مفتوحة على مصراعيها. نريد أن نتأكد من أن ضحايا جميع الجرائم بغض النظر عما إذا كانت هناك إصابة جسدية أم لا يتمتعون بالحماية والتعويض وفقاً لذلك."

**قالت عضوة الجمعية مونيكا والاس،** "تترك جريمة الانتقام الإباحي ندوباً عاطفية ونفسية مؤلمة ودائمة تماماً مثل الندوب التي تعرضت لها من اعتداء جسدي. لودلك، يسمح هذا التشريع للضحايا الذين تم نشر صورهم الحميمة بشكل غير قانوني بالحصول على نفس الخدمات والتعويضات التي يحصل عليها ضحايا الجرائم الأخرى بما في ذلك الحصول على استشارات الصحة العقلية ونفقات الانتقال. أشكر الحاكم هوكول على دعمها لهذا التشريع ولتزويد ضحايا الانتقام الإباحي بالأدوات التي يحتاجونها للتعافي."

يوسع التشريع (S.8976 / A.7502) أهلية ضحايا جرائم التعريض للخطر بسبب التهور في الدرجة الثانية والأولى. بموجب القانون الحالي لكي يكون الضحايا مؤهلين للتعويض يجب أن يصابوا بأذى جسدي من خلال التعرض للخطر بسبب التهور. يتيح هذا القانون للضحايا القدرة على الحصول على تعويض دون التعرض لإصابة جسدية مما يمنح الضحايا مزيداً من السلطة.

**قالت جينيفر راجكومار عضوة الجمعية،** "مع هذا القانون الجديد تمنح ولاية نيويورك ضحايا الجرائم الدعم الذي يحتاجونه للوقوف على أقدامهم مرة أخرى. لدى الضحايا احتياجات بعد جرائم التعرض للخطر بسبب التهور مثل عندما يطلق مسلح النار لكنه لا يصيبهم أو عندما تكاد سيارة مسرعة تقتلهم تقريباً في الشارع. على الرغم من أن هذه الجرائم لا تسبب إصابات جسدية إلا أن الصدمات النفسية والعاطفية يمكن أن تكون حقيقية ومنهكة مثل الصدمات الجسدية. مع التوقيع على هذا التشريع، نلتزم ولايتنا بتزويد ضحايا الجرائم بالمساعدة الشاملة التي يحتاجون إليها."

###

تتوفر أخبار إضافية على [www.governor.ny.gov](http://www.governor.ny.gov)  
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | [press.office@exec.ny.gov](mailto:press.office@exec.ny.gov) | 518.474.8418